هل ينجح العراق في وضع نهاية لسطوة الميليشيات التابعة لإيران؟

بقلم:
د. مهند سلوم ○

كشفت وكالة رويترز، في 13 مايو الماضي، أنّ مقاتلات سعودية قصفت أهدافاً مرتبطة بفصائل عراقية موالية لطهران خلال الحرب، وأنّ صواريخ أُطلقت من الأراضي الكويتية باتجاه جنوبي العراق في مناسبتَين على الأقل ردا على اعتداءات بالمسيرات على البلدين جاءت من داخل العراق، ودمّرت إحدى الضربات منشأة طائرات مسيّرة تابعة لكتائب «حزب الله». الخبر بحدّ ذاته ليس مفاجأةً استراتيجيةً، بل تأكيدا لما كان يدور في كواليس الدبلوماسية الإقليمية، لكنّه يطرح سؤالاً مهما: ما الذي تكشفه هذه التطورات بشأن حسابات دول الجوار العراقي، وما الذي يعنيه ذلك لحكومة علي الزيدي المُكلّفة بمعالجة ملفّ أفلت من يد الدولة العراقية منذ سنوات؟

يمثّل ما حدث تحوّلاً نوعياً في كيفية تعامل دول الخليج العربي مع الملفّ العراقي. كانت الاستدعاءات الدبلوماسية دائماً جزءاً من القاموس المعتاد. أمّا الانتقال إلى الرد على اعتداءات الفصائل أو الميليشيات المسلحة التابعة لطهران داخل الأراضي العراقية فيدلّ على أنّ دول الخليج لم تعد ترى في الانتظار خياراً عملياً، وأنّ منطق الردع الذاتي حلّ محلّ منطق التفويض لبغداد في ضبط فاعلين يعملون في الأراضي العراقية. هذا التحوّل، أكثر من غيره، هو ما يحدّد مساحة الحركة المتاحة لأيّ حكومة عراقية.

هذا هو الإطار لفهم ما ورثه الزيدي: مأزقٌ سياديٌّ يتجاوز مسألة «نزع السلاح» بمعناها التبسيطي. السلاح موجود ضمن منظومة «الحشد الشعبي» الرسمية، والسلاح موجود أيضاً خارجها. الفجوة بين الموقعين فجوة تفويض، وهو ما يجعل عملاً عسكرياً يخدم أهدافاً غير عراقية ينطلق من تراب عراقي، من دون أن يكون قراراً عراقياً. هو فجوة مطلوب ردمها بسرعة وبإلحاح.

في هذا السياق، تكتسب اللجنة التي شكّلتها حكومة علي الزيدي بمشاركة رئيس الوزراء المنتهية ولايته محمّد شياع السوداني، وزعيم منظّمة بدر هادي العامري، دلالة تتجاوز قراءتها كخطوة إجرائية.

ورئيس الحكومة الزيدي، بخلفيته كرجل أعمال ومصرفي بلا قاعدة سياسية حزبية، يحتلّ موقعاً يتيح هامش مناورة محدوداً، لكنّه حقيقي. فمن لا يدين بمنصبه لأيّ فصيل بعينه يستطيع نظرياً أن يتحرّك بين الفصائل من دون أن يخسر قاعدته. والائتلاف الذي رشّحه يحتاج إليه أكثر ممّا يحتاج هو إلى أيّ طرف منفرد فيه، وخصوصاً بعد تدخّل الرئيس الامريكي ترامب لاستبعاد نوري المالكي. هذه معادلة قد تنقلب ضدّه إن طال الوقت، لكنّها في الأشهر الأولى تشكّل ورقة قوّة، وإن كانت هشّة.

الزيارة المفاجئة لقائد فيلق القدس إسماعيل قاآني إلى بغداد قبل أسابيع، وتأكيده للفصائل الحليفة، بحسب مصادر قريبة منها، رفضَ التنازل عن السلاح مقابل المناصب، تستدعي قراءة استراتيجية أعمق من اعتبارها تدخّلاً إيرانياً تقليدياً. فإيران في ظل الحرب تعمل بمعادلات معينة. اقتصادها أكثر هشاشةً، شبكتها الإقليمية فقدت جزءاً من قدراتها، البنية القيادية الإيرانية ذاتها مرّت بصدمة. في هذا الواقع، يصبح السؤال: ما الذي يخدم المصلحة الإيرانية حقّاً؟ شبكة فصائل تحتفظ بقدرة استعراضية، لكنّها أثبتت في الحرب أخيراً أنّها لا تردع، أم علاقة دولة بدولة مع عراق سيّد قادر على أن يكون منفذاً اقتصادياً وممرّاً دبلوماسياً وعمقاً ثقافياً مستداماً؟

هنا يكمن التناقض البنيوي في الموقف الإيراني. عراق قويٌّ ومستقرّ يخدم المصالح الإيرانية طويلة الأمد على نحو أعمق وأكثر استدامة من شبكة وكلاء. لكن البيروقراطية الأمنية الإيرانية، وفيلق القدس تحديداً، بُنيت حول إدارة شبكة الوكلاء، لا حول إدارة علاقات دولة بدولة. التخلّي عن الشبكة يعني إعادة هندسة مؤسّسية للسياسة الإقليمية الإيرانية، وهو ما لا يبدو أنّ طهران مستعدّة له الآن. وتفضل الاحتفاظ بالعراق ورقةَ مساومة في ملفّات أخرى، حتى لو كانت كلفة هذا الاحتفاظ، استراتيجياً، أعلى من فائدته التكتيكية.

في الجهة المقابلة، يواجه الموقف الأمريكي معضلة تكتيكية يجدر بمحلّلي السياسة في واشنطن قراءتها بدقّة. إدارة ترامب تملك أدوات ضغط هائلة على بغداد: تعليق تحويلات الدولار من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، عقوبات الخزانة على فاعلين عراقيين بينهم نائب وزير النفط علي معارج البهادلي، مكافآت «العدالة» بقيمة عشرة ملايين دولار.

لكن الرافعة المالية ليست رافعةً بلا حدود. الاقتصاد العراقي يعتمد على عائدات النفط بنسبة 90%، وقد تراجعت هذه العائدات بأكثر من 70% منذ بدء الحرب، من 6.8 مليارات دولار شهرياً في فبراير إلى أقلّ من ملياري دولار في الشهر التالي. يتوقّع صندوق النقد الدولي انكماشاً اقتصادياً عراقياً بنسبة 6.8% في 2026.

التقط الباحث تامر بدوي، في مقاله في «فورن بوليسي»، جوهر المعضلة، حين تساءل ما إذا كانت واشنطن ستقبل «النيّات» المُعلَنة بشأن نزع السلاح أم ستشترط نتائج محسوسة. وتقع الإجابة التحليلية في موقع متوسّط: الاكتفاء بالنيّات يفرّغ الضغط الامريكي من مضمونه، والإصرار على النتائج الفورية قد يؤدي لإسقاط حكومة الزيدي.

لكن مع خطوات مثل: ربط رفع التضييق المالي بخطوات تنفيذية متدرّجة قابلة للقياس، تجميد رواتب فصائل بعينها، إقصاء أسماء بعينها من الحقائب الوزارية، تسليم منشآت بعينها لقيادة العمليات المشتركة، هو ما يُنتج النتيجة التي تريدها واشنطن استراتيجياً: عراق مستقرّ يضبط فاعليه المسلّحين، لا عراقاً منهاراً يصبح ساحةً لصراعات داخلية وإقليمية.

في خضمّ هذا النقاش الأمني، ثمّة ملفّ اقتصادي – جيوسياسي يستحق أن يُرفع إلى صدارة التحليل: مشروع طريق التنمية. المشروع، الذي أُطلق عام 2023 برأسمال يبلغ 17 مليار دولار، يربط ميناء الفاو الكبير على الخليج العربي بتركيا وأوروبا عبر شبكة سكك حديد وطرق برّية. وهو، من الناحية الجيو – اقتصادية، أهم مشروع عراقي منذ عقود، لأنّه يحوّل العراق من ساحة جذب للنزاعات إلى ممرّ تجاري يربط الخليج بالبحر الأبيض المتوسّط.

موقع الزيدي كرئيس للحكومة العراقية يجعله مرشّحاً موضوعياً، أكثر من أيّ رئيس وزراء سابق، لإيصال هذا المشروع إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. فهو، بحكم خلفيته المصرفية ومن تجربته رجل أعمال يدير شركات في قطاعات متعدّدة، يفهم البنية المالية للمشاريع الكبرى بشكل يتجاوز فهم السياسيين التقليديين. وهو، بحكم استقلاليته النسبية عن الفصائل المسلّحة التقليدية، أقلّ ارتهاناً لشبكات المحاصصة التي حوّلت معظم المشاريع العراقية الكبرى إلى مغانم توزيعية لا إلى منجزات تنفيذية. وهو، بحكم الأزمة المالية الحادّة التي تواجهها حكومته، يملك حافزاً وجودياً لإنجاز مصدر إيرادات بديلاً من النفط المتعثّر.

الأهم أنّ طريق التنمية وملفّ الفصائل ليسا منفصلَين. الطريق يمرّ مادّياً عبر مناطق نفوذ تقليدية للفصائل في جنوب العراق. تشغيله بأمان يتطلّب حصراً للسلاح بيد الدولة على طول مساره.

وفي المقابل، يوفّر المشروع لأيّ تشكيلة سياسية شريكةً في الحكومة بديلاً اقتصادياً واضحاً ممّا تقدّمه الفصائل المسلّحة من ريع وتوظيف. بهذا المعنى، طريق التنمية ليس مجرّد مشروع بنية تحتية، بل أداة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد السياسي للسلاح في العراق.

إن التقدّم في طريق التنمية مرتبط بتطبيع العلاقة مع الخليج، وتطبيع العلاقة مع الخليج مرتبط بضبط الفصائل المسلحة، وضبط الفصائل ممكن سياسياً إن وُجد بديل اقتصادي حقيقي يُعوّض ما تُقدّمه شبكات السلاح من ريع. إن الزيدي، نظرياً، يجلس في النقطة التي تتقاطع فيها هذه المسارات الثلاثة.

خلاصة المشهد: الحكم على نتائج مرحلة الزيدي مازال مبكرا. فالرجل يفتقر إلى قاعدة سياسية صلبة، ويواجه أزمة مالية حادة، ويتحرك في بيئة يعمل فيها فاعلون أقوى منه يدفعون كلٌّ في اتجاه مختلف. الاحتمالات ليست في صفه بالضرورة. لكن قراءة معطيات اللحظة تكشف أن أمامه تقاطعاً نادر الحدوث: ضغطٌ أمريكي يجعل الإصلاح أرخص سياسياً من المماطلة، وأزمة مالية تجعل ضبط الإنفاق العسكري الموازي ضرورة بنيوية، ومشروع اقتصادي إقليمي يُعيد تعريف موقع العراق من ساحة إلى ممرّ. هذه ليست ضمانات نجاح، لكنّها مكوّنات نجاح ممكن، إذا توافر الوقت الكافي لنضوج المعالجة.

السيادة لا تُستعاد عبر إعلان، ولا تُمنح من الخارج. تُستعاد بتراكم قرارات صحيحة في وقت محدود وبدعم صبور من شركاء يدركون أنّ عراقاً سيداً على قراره أفضل للجميع من عراق يُدار بالضغط والوكلاء. وهكذا فإن ما يكشفه تحليل المشهد اليوم أنّ الفرصة موجودة، والقيود معقّدة، والنتيجة مفتوحة على احتمالات لا يستطيع أيّ تقييم جاد أن يحسمها مسبقاً.

○ أكاديمي عراقي مختص في الدراسات الأمنية.

البكالوريا الدولية «IB» في مدارسنا الحكومية.. استعداد مبكر لأمية العصر القادم

بقلم: د. هالة فوزي ○

تدخل مملكة البحرين اليوم مرحلة جديدة في تطوير التعليم بإدخال برامج البكالوريا الدولية (IB) إلى المدارس الحكومية لأول مرة، والفرصة أكبر من مجرد تطوير المناهج أو رفع المعايير الأكاديمية. إنها فرصة لإعادة تعريف معنى «المتعلم البحريني» في القرن الحادي والعشرين. فالطالب الذي سيدخل مدارس الـIB لن يحتاج إلى إتقان الإنجليزية فقط، بل إلى استخدامها أداة للتفكير، والبحث، والتواصل مع وكلاء الذكاء الاصطناعي، وممارسة الحكم النقدي على ما ينتجونه. وهذا ينسجم مع رؤية وزارة التربية والتعليم نحو تعليم عالمي يواكب المستقبل. ولعل لهذه الرؤية دلالة خاصة في ظل قيادة وزير التربية والتعليم، الدكتور محمد بن مبارك جمعة، ذي الخلفية الأكاديمية في اللغويات التطبيقية ودراسات اللغة الإنجليزية، بما يجعل اللغة في هذا السياق أكثر من مادة دراسية؛ فهي مفتاح للمعرفة العالمية، وللتعامل الواعي مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولتجنب شكل جديد من الأمية قد يواجهه الجيل القادم: الأمية الوكيلية. إن الاستثمار الحقيقي اليوم ليس في تعليم الإنجليزية وحدها، بل في تعليم الطلبة كيف يقودون الذكاء الاصطناعي، بدلاً من أن يقودهم هو.

تبدأ التجربة بمرحلة تمهيدية (pre–IB) في عدد من المدارس الحكومية اعتباراً من سبتمبر المقبل، مع اختيار الطلبة الأكثر استعداداً من بين المتقدمين للالتحاق بها. ومن واقع عملي في إعداد المعلمين وتدريس اللغة الإنجليزية أكثر من عشرين عاماً، أرى أن السؤال الأهم ليس أي منهج أفضل، بل أي مهارة نُعدّ لها أبناءنا. اللغة الإنجليزية، إذن، هي بوابة الدخول إلى مهارات أوسع يحتاج إليها المتعلم في المستقبل.

لنتفق أولاً على ما تغيّر. كانت الأمية في جيل أجدادنا تعني العجز عن القراءة والكتابة. ثم اتسع مفهوم محو الأمية مع الثورة الرقمية، فظهرت الأمية الرقمية، وأصبح من لا يجيد استخدام الحاسوب والإنترنت خارج كثير من مجالات التعلم والعمل. واليوم يقف العالم على أعتاب مرحلة جديدة. فمع ظهور وكلاء الذكاء الاصطناعي لم يعد المطلوب مجرد استخدام التقنية، بل القدرة على توجيهها، ومساءلتها، والتحقق من مخرجاتها، واتخاذ القرار النهائي بشأنها. هذه هي الكفاية الجديدة التي يمكن أن نسميها «الثقافة الوكيلية» (Agentic Literacy)، أما غيابها فهو ما أسميه «الأمية الوكيلية». فالذكاء الاصطناعي لم يعد أداة نطرح عليها سؤالاً فتجيب، بل أصبح وكيلاً ينفذ مهام كاملة: يبحث، ويلخص، ويكتب، ويخطط، وينجز. والطالب الذي لا يعرف كيف يحدد لهذا الوكيل مهمته بدقة، ويراجع ما ينتجه، ويكتشف أخطاءه، سيكون معرضاً لشكل جديد من الأمية، مهما حفظ من معلومات. ويرتبط بذلك أيضاً ما يُعرف بـLooping Engineering، أي تصميم الحلقات التكرارية التي يعمل خلالها الوكيل: ينفذ، ويفحص النتيجة، ويصحح، ثم يعيد المحاولة. وفهم هذه العملية مهم للطالب، لأنه يوضح أن التعامل مع الوكيل لا ينتهي بكتابة أمر واحد، بل يتطلب متابعة مستمرة وحكماً بشرياً في كل مرحلة. وإذا كانت اليونسكو تؤكد أن مفهوم محو الأمية يتطور مع تطور المجتمعات والتقنيات، فإن عصر وكلاء الذكاء الاصطناعي يفرض علينا توسيع هذا المفهوم مرة أخرى.

هنا يأتي دور اللغة الإنجليزية، وهنا بالضبط يخطئ من يظنها الهدف النهائي. أقولها بوضوح من خبرة صفّية طويلة: الطالب ضعيف الإنجليزية لا يستطيع أن يحاسب وكيلاً ذكياً يعتمد في كثير من تفاعلاته على اللغة الإنجليزية. لن يميز الإجابة الدقيقة من الإجابة المزخرفة، ولن يلحظ حين يخترع النظام معلومة لا وجود لها، وسيقبل كل ما يُقدَّم له لأنه ببساطة لا يملك اللغة التي تسمح له بالشك. الإنجليزية إذن ليست مادة ننجح فيها ثم نمضي، بل شرط تشغيل لمهارة أكبر: مساءلة الآلة.

وماذا عن البكالوريا الدولية تحديداً؟ قيمتها الحقيقية ليست في شهادة معترف بها عالمياً، على أهمية ذلك، بل في طريقة التفكير التي تبنيها. فبرامجها تدرّب الطالب على طرح السؤال قبل تلقي الجواب، وعلى التحقق من مصدر المعرفة، وعلى كتابة بحث يُحاسَب فيه على كل ادعاء. هذه بالضبط العضلات التي تحتاج إليها مواجهة الأمية الجديدة. طالب تعوّد منذ صغره أن يسأل «كيف نعرف أن هذا صحيح؟» لن يأخذ مخرجات الوكيل الذكي على أنها حقائق نهائية مهما بدت مقنعة، بل سيراجعها ويوجهها ويصحح ما يلزم.

المنهج وحده لا يصنع التحول. ويأتي هذا التوجه امتداداً لجهود وزارة التربية والتعليم، بقيادة الدكتور محمد بن مبارك جمعة، في تدريب المعلمين وتأهيلهم، انطلاقاً من أن نجاح أي تطوير تعليمي يبدأ من المعلم. المعلم الذي سيقف في صف البكالوريا الدولية يحتاج هو نفسه إلى إتقان قيادة هذه الأدوات ومساءلتها قبل أن يعلّمها للطلبة. ونحتاج إلى برامج إعداد وتطوير مهني تتعامل مع الذكاء الاصطناعي كواقع صفّي يومي، لا كموضوع ندوات وورش تنتهي بانتهاء الحضور. من موقعي في إعداد المعلمين أرى حجم المهمة، وأرى أيضاً الاستعداد. المعلم البحريني قادر، والاستثمار في تدريبه ومنحه الوقت الكافي هو أضمن طريق لنجاح التجربة.

التحديات أمام تجربة بهذا الحجم حقيقية: إعداد المعلمين، وتهيئة البيئة المدرسية، وضبط معايير الاختيار ثم التوسع. ونجاح المبادرة سيعتمد على استمرارية الدعم المؤسسي، وجودة التنفيذ، ومتابعة الأثر التعليمي داخل الصفوف.

الفرصة أمام البحرين الآن مزدوجة. إدخال برامج البكالوريا الدولية خطوة تستحق الإشادة، لكنها ستؤتي ثمارها كاملة إذا قرأناها في سياقها الأوسع: إعداد جيل لا يكتفي باستهلاك التقنية بل يقودها، بلغة يتقنها وعقل يسائل. عندها لن نكون قد أضفنا منهجاً جديداً إلى مدارسنا فحسب، بل أغلقنا باب أمية قبل أن تتفشى.

ربما لن يُسأل خريج المستقبل: هل تتحدث الإنجليزية؟ بل سيُسأل: هل تستطيع قيادة وكيل ذكي، والتحقق من قراراته، واتخاذ القرار النهائي بنفسك؟ من هنا تبدأ الأمية الجديدة، ومن هنا أيضاً تبدأ مسؤولية المدرسة.

○ كلية محمد جابر الأنصاري للمعلمين – جامعة البحرين.

أسئلة على هامش التاريخ

بقلم:
نبيلة رجب

كبرتُ وأنا أؤمن بأن الزمن يُهذّب الإنسان، وأكّدت لي تجارب الحياة المتراكمة أن الإنسانية تسير نحو الأفضل. لكن ما نراه اليوم يجعلني أتوقف طويلاً أمام هذا الإيمان، وأتساءل إن كنّا نتقدم حقاً، أم أننا فقط نُغيّر أشكال الخطأ من دون أن نتجاوزه.

يجلس المرء أحياناً أمام شاشة أو نافذة، وتتوالى عليه الافكار كأمواج لا تهدأ، فيسأل نفسه، كل هذا التقدم، وكل هذا العلم، وكل هذه القرون التي أثقلت كاهل التاريخ، بمَ أفادت؟ لماذا يبدو الإنسان، في أعماقه، كأنه لم يغادر كهفه الأول؟

التاريخ شاهد صادق. منذ فجر الحضارة والإنسان يبني ويهدم، يُعمّر ويُدمّر، يصنع القانون ويكسره، يكتب عن العدل ويمارس الظلم. تغيّرت الأدوات وتبدّلت اللغات وتعاقبت الإمبراطوريات، وبقي النمط واحداً ثابتاً: من يريد أن يأخذ ما ليس له، وضحية تدفع الثمن دائماً.

يتجنّب الإنسان أن يسأل نفسه إن كان الشر طبيعةً فيه، لأن السؤال يُحرجه. الفلاسفة تنازعوا فيه منذ قديم الزمان؛ رأى روسو أن الإنسان وُلد طيباً وأفسدته الحضارة، فيما ذهب هوبز إلى أن طبيعته شرسة بطبعها وأن الدولة وحدها تكبح جماحه عن نفسه.

والواقع أكثر تعقيداً من الرأيين معاً، إذ يحمل الإنسان في داخله طاقتين متصارعتين لا تهدأ المعركة بينهما: طاقة التعاطف وطاقة الهيمنة. وما الحضارة في أساسها إلا المحاولة الدائمة لإدارة هذا الصراع.

غير أن المشكلة ليست في وجود الشر وحده، إذ ثمة ما هو أخطر منه.. الشر المنظّم. حين يرتدي الجشع ثوب السياسة، ويتسلّح الاستعلاء بالقانون، وتُصبح القوة مبرراً أخلاقياً لنفسها، يتجاوز الأمر حينها حدود النزعة العابرة في فرد ضعيف، ليتحوّل إلى منظومة تُعيد إنتاج ذاتها وتحميها. وهذا بالضبط ما شهدناه عبر الزمن.. الحروب لم تخضها وحوش، خاضها بشر عاديون، كثيرون منهم يحملون في بيوتهم حباً حقيقياً، لكنهم خرجوا يقتلون وهم يؤمنون أنهم على حق.

والأكثر إيلاماً من الجريمة هو الصمت المحيط بها. مستشفى يُقصف ويموت فيه أطفال والعالم يتابع من شاشاته ثم يواصل حياته في صباح اليوم التالي، وشعوب بأكملها تُهجَّر وتُعقد المؤتمرات للتنديد من دون أن تتحرك يد واحدة، تُباع في الوقت ذاته الأسلحة وتُشترى الضمائر وتُكتب التقارير لتُحفظ في الأدراج. عندها يتبيّن أن العلة تتجاوز الطاغي، لتمتد إلى نسيج العالم الذي يُتيح له أن يطغى.

نعم، تطوّر الدماغ البشري، وابتكر الإنسان الرياضيات والموسيقى والطب والفضاء. لكن النمو العقلي لم يترافق بالضرورة مع نضج أخلاقي مواز. وهنا تكمن المأساة الكبرى، أن العقل يُستخدم أحياناً لإتقان الظلم لا لرفعه، لإخضاع الضعيف لا لحمايته، بأساليب أكثر ذكاءً وأقل صخباً. الاستعمار القديم كان يأتي بالسيف معلناً، أما اليوم فيأتي بالفائدة المصرفية والاشتراطات الاقتصادية والنفوذ الخفي، والحصيلة واحدة: شعوب تُستنزف لخدمة مصالح غيرها.

ربما السر في المنظومة التي يختار الإنسان أن يعيش فيها. فالنجاح، حين يصبح مرادفاً للتراكم لا للعدل، في نظام يكافئ الجشع ويُعاقب الاعتراض، يجعل الظلم ناتجاً طبيعياً لا استثناءً. والمفارقة أن الرفاه نفسه لم يُنتج عدلاً؛ فكثير من أثرى دول الأرض هي من تبيع أكثرها أسلحة، وكثير من أرقى حكوماتها هي من تُغمض عينيها عن أشد مآسي العالم وضوحاً. كأن الأمان، متى صار امتيازاً خاصاً لا حقاً مشتركاً، يتحوّل صاحبه من إنسان يعرف معنى الخوف إلى شخص لم يعد يحتاج إلى أن يتخيّل ألم سواه.

يبقى شيء واحد لم تستطع كل هذه القرون أن تُميته تماماً: الضمير. ذلك الصوت الذي يأبى الصمت الكامل، القلقُ الذي يعتري الإنسان أمام صورة طفل جائع أو أم تبكي، والشعور الراسخ بأن ثمة خللاً جذرياً في هذا العالم.

لكن وزنه الحقيقي يبقى رهيناً بالتعبير عنه: موقف يُتّخذ، أو كلمة تُقال، أو رفض يُعلن، أو اختيار يومي واع. فإن ظلّ حبيس الصدر، غدا الصمت عنه شراكة هادئة في الجريمة الكبرى.

يسأل الإنسان هل يمكن أن يعيش العالم بسلام؟ الجواب اليقيني غائب عني، وأظن أن من يدّعي امتلاكه واهم. لكنني أعرف شيئاً واحداً، كل تحوّل حقيقي في التاريخ بدأ بإنسان عادي، بلا لقب ولا سلطة، قرر ألا يتواطأ مع الظلم بصمته، ورفض أن يكمل عشاءه وكأن شيئاً لم يكن.

rajabnabeela@gmail.com

ألف يوم من حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة

بقلم: شيماء عيد ○

بصفتي صحفية أنحدر من قطاع غزة فقد عشتُ ظروف الإبادة الجماعية منذ اليوم الأول، ومازلتُ أحاول الحفاظ على قوتي ليس من أجل نفسي، بل من أجل الرسالة التي أؤمن بأنني خُلقتُ ووُلدتُ في قطاع غزة لأجلها؛ رسالة تتجاوز الألم الفردي لتصبح شهادةً للتاريخ على حقبة بأكملها يُطمس فيها وجود الإنسان على مرأى ومسمع من العالم.

لا يمكننا اختزال ما مررنا به في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى اليوم في مجرد عبارات أو كلمات أو حتى مقال صحفي؛ فما عشناه –وما زلنا نعيشه– يمثل تاريخاً بأكمله يستحق التوثيق والنقل إلى أجيال المستقبل.

لقد تجاوز صمودنا في قطاع غزة كونه مجرد خبر عابر، ليصبح حالة إنسانية حاضرة في المحافل الدولية؛ ليس بوصفه استثناءً، بل بوصفه اختباراً قاسياً لجوهر الإنسانية ذاتها.

لم تمر أي عائلة في غزة بهذه المحنة من دون أن تكابد التهجير والجوع والخوف والألم والفقد. لقد طال الحزن والرعب والخوف جميع المنازل في غزة بلا استثناء، حتى تلك التي ظنت يوماً أنها ستكون في مأمن؛ فلا توجد عائلة لم تعش في الخيام، ولم تكوها نيران الفراق، وقيظ الصيف، وبرد الشتاء، ووطأة انتظار طويل يبدو بلا نهاية.

في غزة، لم يعد النزوح مجرد حالة طارئة، بل صار نمط حياة يُعاش على الحافة؛ فلم يعد الانتقال من مكان إلى آخر سعياً وراء الأمان فحسب، بل بحثاً عن فرصة هشة للبقاء على قيد الحياة. وفي كل مرة ظننا فيها أننا بلغنا «مكاناً أكثر أماناً»، كان الخوف يلاحقنا كظل لا يفارقنا.

إن ما فعلته إسرائيل بنا، على مرأى ومسمع من العالم والمجتمع الدولي، دفعنا في غزة إلى إعادة ترتيب المفاهيم العالمية من جديد، كلمة بكلمة ومعنىً بمعنى. لقد جعل الصمتُ والتواطؤُ السؤالَ أكثر إيلاما وعمقا: ما معنى العدالة؟ وما معنى القوانين الدولية؟ ولمصلحة من وُضعت هذه القوانين إن كانت لا تحمي من يُسحقون أمام أعين العالم؟

في غزة، لم تعد هذه الأسئلة فلسفية؛ بل أصبحت أسئلةً يوميةً تُطرح تحت القصف، وبين الأنقاض، وفي طوابير الخبز والماء، وداخل خيام لا تقي من شيء. لقد بدأنا نبحث عن معنى العالمَ ذاته، لا مجرد تفسير لما يجري فيه.

صحفيون وأطباء ومسعفون وأطفال وعناصر الدفاع المدني ومسنون ونساء ومصابون بمتلازمة داون.. لم يسلم أحد من هذا الاحتلال. لقد وجد الجميع أنفسهم داخل دائرة الخطر، وكأن الحياة في غزة قد تحولت إلى هدف مُباح للجميع بلا استثناء.

هل يُسمح في أي مكان في العالم باقتحام المستشفيات وتخريبها وتدميرها وإحراقها أمام الكاميرات، ثم مطالبة العالم بالصمت؟ وفي أي مكان يُعتقل الأطباء ومديرو المستشفيات ويُحاكمون لمجرد محاولتهم أداء واجبهم الإنساني؟ وأي عالم هذا الذي يُقتل فيه الصحفيون –بل يُستهدفون في منازلهم وبين عائلاتهم– لمجرد أنهم حملوا كاميرا بدلاً من السلاح؟

لقد تجاوزت إسرائيل في هذه الحرب كل الخطوط الحمراء؛ ليس فقط من حيث حجم الدمار، بل في طبيعة الاستهداف ذاتها، وفي الإصرار على استمرار هذا المشهد رغم انكشافه التام أمام العالم. وهي ماضية في ذلك، وكأن الزمن لا يعني شيئاً، وكأن الألم يمكن استهلاكه بلا نهاية.

لم نكن قد سمعنا قط في أي مكان في العالم عن طفل يموت جوعاً، لكن إسرائيل فعلت ذلك في غزة. لم يكن الجوع هنا مجرد شعور عابر، بل حالة جماعية تُرسم على الوجوه قبل أن تنطق بها الكلمات، وتُقرأ في العيون قبل أن تظهر آثارها على الأجساد. كنا نسير في الشوارع بالكاد نتماسك من شدة الجوع، بينما كان الأطفال يبكون ليل نهار جراء مجاعة فُرضت علينا، ولم يكن أمامنا من خيار سوى الصبر أو الانهيار.

امتثلنا لأوامرهم وتوجهنا إلى المناطق التي وصفوها بـ«الإنسانية»، ومع ذلك قُتلنا هناك، وأُحرقت الخيام بمن فيها؛ وكأن فكرة «الملاذ» بحد ذاتها كانت جزءاً من الوهم، وكأن الأمان لم يكن سوى كلمة تُقال في البيانات، لا واقعاً ملموساً.

هل تذكرون الطفلة «وردة جلال الشيخ» التي ظهرت وسط ألسنة اللهب والنيران والجثث، بعد أن أحرقت خيمتها جراء القصف الإسرائيلي وقُتل جميع أفراد عائلتها، بينما كانت تحاول النجاة في مشهد يفوق الاحتمال؟ إنها صورة تختزل معنى أن يولد الإنسان في قلب النار من دون خيار منه.

هل تذكرون زميلنا الصحفي أيمن الجادي، الذي كان ينتظر زوجته في غرفة الولادة، حين قتلته إسرائيل وهو ينتظر، في لحظة كان من المفترض أن تكون بداية الحياة لا نهايتها؟ كيف للعالم أن يستوعب أن الموت قد وصل حتى إلى أدق التفاصيل؟

كل هذا ليس استثناءً، بل مشاهد متكررة في زمن بات فيه الاستثناء نفسه هو البقاء.

إن هذا الصمود الأسطوري بعد ألف يوم من الإبادة الجماعية لا يمكن أن يُقرأ كمجرد خبر، ولا أن يُختزل في تقرير؛ بل يجب أن يُدرّس في كتب التاريخ، لا بوصفه قصة حزينة فحسب، بل كإدانة صارخة للعالم بأسره، وشهادةً على شعب لم يتوقف عن الحياة رغم كل محاولات محوه.

وفي النهاية، ها نحن لا نزال هنا.. نحاول أن نكتب، وأن نشهد، وأن نقول إن ما لم يُروَ بعد يفوق بكثير ما قيل.

○ كاتبة صحفية فلسطينية من غزة.